موظفون في هيئة الضرائب والرسوم متهمون بهدر المال العام!

| محمد راكان مصطفى

أوضح الجهاز المركزي للرقابة المالية في التقرير التحقيقي الموجه إلى وزير المالية مسؤولية عدد من موظفي الهيئة العامة للضرائب والرسوم عن مخالفات اكتشفت لدى تدقيق قيود ومستندات مديرية مالية دمشق لعام ٢٠١٣.

وحمل التقرير التحقيقي رقم ١٣/م. ك تاريخ ٢٠١٧/٢/٢٨ (الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه) مسؤولية كل من (ز. د) و (ن. أ) و (م. ط) و (م. ك) العاملين لدى الهيئة العامة للضرائب والرسوم عن هدر المال العام وذلك لتوجيههم الكتاب المنتهي إلى تفشيل طلب العروض وعدم توقيع مشروع العقد رقم ٢٠١٣/٢ المبرم بين مديرية مالية دمشق وشركة حماية لتقديم وتركيب كاميرات مراقبة عدد ٧٥ وأجهزة DVR عدد (٥)، وشاشات عرض LCD عدد ٥ بقيمة إجمالية ٢,٩ مليون ليرة سورية، مستندين بذلك إلى دراسة قانونية لإجراءات العقد معدة من مديرية الشؤون القانونية والمنتهية إلى أن محضر أسس التقييم الفني للعروض المقدمة غير موقعة من العضو القانوني باللجنة، وبالتالي يجب تفشيل طلب العروض استناداً لأحكام الفقرة ب من المادة ٣١ من القانون رقم ٥١ لعام ٢٠٠٤. وعليه تم الإعلان عن طلب عروض للمرة الثانية انتهى إلى توقيع العقد رقم ٤ لعام ٢٠١٣ مع الشركة المشار إليها نفسها بمبلغ ٤ ملايين بزيادة تجاوزت المليون ليرة مضافاً إليها أجور.

وأوضح التقرير أن مسؤولية أعضاء لجنة المناقصة المشكلة لفض العروض موضوع العقد ٢ لعام ٢٠١٣ (م.إ) و(م. ا) و(ع. ك) عن توجيههم الكتاب المؤرخ في ٢٠١١/١١/٢١ والمنتهي إلى الطلب من اللجنة الفنية تعديل كتابها المؤرخ في ٢٠١٢/١١/١٨ وذلك من خلال حساب السعر الإجمالي لبند شاشة عرض قياس ٣٢ عدد ٣ ليصبح ١٠٠٢٧٩١ بدلاً من ١٣٣١٤١٣٧ ل.س بالتالي يصبح السعر الإجمالي للعرض المالي للمتعهد مبلغ ٢,٩ مليون ليرة بدلاً ٢,٨ مليون ليرة سورية.

ومسؤولية أعضاء اللجنة الفنية (ح. ع) و(ه. ع) و(ي.إ) عن كتابهم المؤرخ في ٢٠١٢/١٢/٩ والمنتهي إلى تعديل محضر اللجنة المؤرخ ٢٠١٢/١/١٨ مستندين بذلك للكتاب الموجه من لجنة المناقصة المشار إليه سابقاً، وذلك بسبب مخالفة الكتابين المذكورين للمادة ١٢. ح. ٥ من دفتر الشروط المالية والحقوقية التي تنص (في حال التعارض بين الأسعار الإفرادية والإجمالية يعتمد السعر الأدنى لمصلحة الإدارة).

كما حمل التقرير المسؤولية لرئيس اللجنة الفنية (ه. ع) عن عدم مطالبته بتغيير اسم العضو القانوني باللجنة المشار إليها وذلك بسبب كثرة الإجازات.

واقترح التقرير تغريم كل من (ز. د) و (ن. أ) و (م. ط) و (م. ك) العاملين لدى هيئة الضرائب والرسوم بمبلغ مليون ليرة سورية، والعمل على اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة من مديرية مالية دمشق بشأن التأمينات النهائية للمتعهد شركة حماية موضوع العقد رقم ٢٠١٣/٤، لتقديم وتركيب كاميرات وأجهزة DVR شاشات عرض LCD.

حالة من الجمود لدى التاجر والمستهلك

شعيب لـ«الوطن»: انخفاض سعر الصرف يخفض أسعار الكهربائيات والسكر والزيوت ٢٥ بالمئة

| عبد المنعم مسعود

قال معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال شعيب في تصريح لـ«الوطن»: إن انخفاض سعر صرف الدولار انعكس على السوق وانخفضت أسعار الأدوات الكهربائية والبرادات بنسبة تتراوح بين ٢٠-٢٥ بالمئة.

وبيّن شعيب أن انخفاضاً قادماً في باقي أسعار المواد التموينية مبيناً أن أسعار الزيوت انخفضت لما دون ٦٠٠ ليرة وأن سعر كيلوغرام السكر انخفض ليتراوح بين ٢٢٠-٢٤٠ ليرة، لافتاً إلى أن أسعار الرز سابقاً كانت تصل إلى ٦٠٠ أو ٧٠٠ ليرة منوهاً بأن هناك التزاماً بالتسعيرة.

وأوضح شعيب أن مديرية الأسعار تتابع الأسواق عن كثب لبيان مدى انعكاس انخفاض سعر الصرف على الواقع ومؤكداً أن مديريات حماية المستهلك في المحافظات تتابع من خلال دورياتها ضبط أي مخالفة إضافة إلى متابعة التزام التجار بعملية الفوترة.

وأكد شعيب على اجتماع يعقد اليوم (الأحد) بدعوة من وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك لغرف التجارة في دمشق وريفها إضافة إلى مجموعة من تجار سوق الهال لاستكمال إجراءات الهال بما يخص تداول الفوترة في السوق بعد إحداث مكتب تمويني في السوق.

ووفقاً لشعيب فإنه لا توجد حتى الآن بوادر لتخفيض سعر المحروقات وزارة النفط والثروة المعدنية مبيناً أن الوزارة لم يصلها شيء لتطبيقه.

> اليوم اجتماع التجار في التجارة الداخلية لضبط سوق الهال

ونفى شعيب وجود أي احتكار للمواد في السوق مبيناً أن الأسواق تعاني من حالة جمود فأغلب التجار تحجم حتى الآن عن طرح كامل بضائعها في السوق وما يطرح حتى الآن كميات قليلة في السوق سببها الرئيسي سعر الصرف إضافة إلى حالة الجمود المقابلة عند المستهلك الذي ينتظر بدوره انخفاضاً أكثر بالأسعار ليقدم على شراء حاجياته.

ورأى شعيب انه من المبكر الحكم على الأسواق مبيناً أنه يجب الانتظار كما أن طرح كميات مستوردة جديدة من المواد سيؤدي إلى منافسة بين التجار تؤدي إلى تغيير في الأسعار لمصلحة المستهلك.

انتبهوا لأموالكم أمام البنوك.. عشرات الملايين سرقت بعد مغادرتها

أشخاص يترصدون مراجعي البنوك لسرقتهم

| محمد منار حميجو

كشفت مصادر قضائية عن قيام قوى الأمن الداخلي بإلقاء القبض على العديد من الشبكات والأشخاص المرتكبين لجرائم السرقة عبر مراقبة مراجعي البنوك الراغبين بسحب مبالغ مالية منها، موضحة أن هؤلاء الأشخاص ينتظرون لساعات طويلة لرصد الأشخاص الذين يحملون مبالغ مالية كبيرة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بينت المصادر أن قيمة الأموال المسروقة بلغت عشرات الملايين، مشيرة إلى أن بعض السرقات تجاوزت عشرة ملايين من مواطنين سحبوا أموالهم من البنوك. وأضافت المصادر: حيلة هؤلاء الأشخاص أنهم يلاحقون الشخص إلى مكان إقامته أو إلى أي مكان يستقر فيه ومن ثم يستخدمون أدوات لفتح السيارات من دون أن يشعروا أحداً بذلك ومن ثم يسرقون المبلغ الذي يوجد فيه.

وأكدت المصادر أن معظم السرقات حدثت ما بين العاشرة والحادية عشرة صباحا أي في وقت الذروة في استلام الأموال بالنسبة لمن يرغب في سحب رصيده.

وأوضحت المصادر أن عقوبة مثل هذه الجرائم جنائية الوصف أي من اختصاص محاكم الجنايات أي إن العقوبة تتجاوز خمس سنوات، مشيرة إلى أن بعض العقوبات من الممكن أن تكون جنحة في حال كانت السرقة داخل السيارة.

من جهته روى المحامي عاطف عيروط وهو أحد الضحايا الذين تعرضوا للسرقة القصة التي حدثت معه بقوله: بعت بيتي وحصلت على شيك من الشاري لأقبض المبلغ من أحد البنوك ومن ثم قبضت المبلغ والبالغ ٨ ملايين ليرة، مضيفاً: وضعت المبلغ في سيارتي وكان أفراد العصابة يتبعوني حتى وصلت إلى مقر مكتبي في العباسيين.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد عيروط أن السرقة تمت الساعة ١١ صباحا بعدما استخدموا أدوات لفتح السيارة من دون أن يشعروا أحداً بذلك ومن ثم سرقوا المبلغ. وأوضح عيروط أنه تعرف على السارقين من خلال موكله حينما شرح له القصة فدله على أحد الأشخاص الموقوفين في السجن من الممكن أن يفيده بهذا الموضوع، مضيفاً: زرناه في السجن وشرحت له القصة فذكر لي الأسماء وحينما سألته عن معرفته بهم أجاب أنه من العصابة وأن هؤلاء مسؤولون عن سرقة هذه القطاع باعتبار أنه تم تقسيم دمشق إلى قطاعات.

وأكد عيروط أن بعض السارقين متعاقدون مع محامين وذلك لتقديم إخلاء السبيل في حال تم توقيفهم، كاشفا أن العديد منهم يتم توقيفه بهذه التهمة إلا أن المحامي المتعاقد معه يقدم له إخلاء السبيل للإفراج عنه.

وأشار عيروط إلى أن المواد القانونية في هذا المجال ضعيفة باعتبار أن السرقة داخل السيارة يعتبر جنحة مهما كان حجم المبلغ الذي سرقوه وهذا ما يشجع على السرقة بهذا الشكل. وأكد عيروط أن بعضهم حينما يخرج من السجن يعود إلى السرقة مجدداً مؤكداً أن أحد الضبوط سجل نحو ٤٠ حالة من هذا النوع من السرقات ما يعني أن هناك الكثير من المواطنين تأذوا نتيجة سرقة أموالهم أمام البنوك.

واعتبر عيروط أن هذا السرقات خطيرة باعتبار أنها تحدث في النهار مؤكداً أن معظم السرقات تمت بهذه الطريقة.

انتشار السكن المشترك بسبب ارتفاع الإيجارات

| الوطن - خالد خالد

تشهد المنطقة الجنوبية في ريف دمشق عموماً وقطنا وجديدة عرطوز خصوصاً حركة كبيرة في عمليات الإيجار للمنازل والعقارات التي أصبحت ترتفع معها الأسعار صعوداً مخيفاً، رغم الحركة الملحوظة بعمليات الإيجار للمساكن إلا أن استئجار شقة ليس بالأمر السهل حتى باتت أسعار بعض الشقق توازي إيجارات المناطق الراقية في دمشق، فهناك بيوت يصل إيجارها الشهري إلى نحو ١٠٠ ألف ليرة سورية من دون أثاث، والأنكى من ذلك أن معظم أصحاب العقارات لم يعد يقبلون الدفع شهرياً وإنما الدفع مسبقاً وحسب مدة العقد فالذي عقده ثلاثة أشهر يدفع نقداً عن تلك المدة وكذلك العقد لمدة ستة أشهر، علماً أن معظم أصحاب المساكن يفضلون العقود القصيرة للبحث عن زبون أو مستأجر أدسم.

يقول أبو أحمد وهو مهجر من محافظة إدلب ومستأجر في منطقة قطنا: في أول الأزمة استأجر منزلاً مكوناً من غرفة ومنتفعات وبمبلغ خمسة آلاف ليرة سورية ليرتفع تدريجياً حتى أصبح صاحب البيت يطلب خمسين ألف ليرة ويهدده في حال عدم الدفع بالإخلاء فوراً لأن البديل جاهز، مؤكداً أنه عامل في إحدى الجهات العامة ويتقاضى راتبا مقداره ٣٠ ألفاً.

أما أبو مصطفى فهو مهجر من محافظة القنيطرة فيؤكد أن معظم أبناء القطاع الجنوبي في القنيطرة وبعد تهجيرهم القسري على أيدي العصابات الإرهابية المسلحة توجهوا واستقروا في منطقة قطنا وعرطوز والضهرة وجديدة عرطوز البلد والفضل نظراً لقرب تلك المناطق من المحافظة ولكون أغلبية المهجرين موظفين، لافتاً إلى أن استئجار البيوت في البداية كان سلساً وبكل سهولة والإيجارات تتراوح بين ٥-١٠ آلاف ليرة ولكن مع قدوم أبناء المحافظات الشرقية وتحديداً أبناء دير الزور ارتفعت الإيجارات بمقدار عشرة أضعاف ولم يعد المهجرون من أبناء القنيطرة أمامهم سوى إخلاء البيوت التي استأجروها والبحث عن منازل تناسب أوضاعهم المادية وفي مناطق نائية وأكثر بعداً عن مركز منطقة قطنا.

من جانبه لؤي صاحب مكتب عقاري أشار إلى حالة الأمان والهدوء الذي تنعم به بلدات ريف دمشق في جديدة عرطوز وقطنا وعرطوز ولذلك انتعشت في تلك المناطق حركة العقارات كعمليات البيع والشراء وارتفعت معها أسعار الإيجارات وأصبح السكن المشترك (أكثر من عائلة في شقة) هو السائد نظراً لارتفاع الإيجارات، مؤكداً أن أصحاب الشقق في السكن الأول مثلاً في جديدة عرطوز يطلبون عوائل صغيرة ومن دون أطفال للحفاظ على أثاثهم رغم أن أغلبيتهم خارج القطر ويتم التأجير عبر وكلاء يضعون شروطاً أما إيجار الشقة فيتجاوز مئة ألف ليرة ودائماً حسب المساحة يتم تحديد الإيجار، مبيناً ارتفاع الإيجارات بشكل ملحوظ مع قدوم عوائل من المنطقة الشرقية الذين يدفعون مبالغ مجزية ولمدة سنة مقدماً.

عضو مجلس محافظة القنيطرة بسام هزاع الشرعبي العنزي وهو أيضاً مختار تجمع قطنا للنازحين يؤكد التواصل مع فعاليات المجتمع المحلي في منطقة قطنا ومع رجال الدين والوجهاء من أجل حث أصحاب العقارات على تخفيض أسعار تأجير البيوت، حيث إن معظم العوائل مهجرة وظروفها وواقعها الحالي يتطلب من الجميع الوقوف معهم ومساعدتهم ومد يد العون لهم وليس استغلالهم وتحصيل مبالغ أكبر من طاقتهم.

مصادر في مجلس مدينة قطنا أكدت أن العقد شريعة المتعاقدين وتحديد الإيجار خاضع للعرض والطلب ولا تعليمات أو قوانين تحدد قيمة الإيجار، ودور الوحدة الإدارية يقتصر على توثيق العقد من دون التدخل بقيمته أو الدفع سلفاً أو شهرياً فذلك خاضع لاتفاق الطرفين.

غموض حول تطبيقه على جميع الكليات.. والعمر لـ«الوطن»: يقطع الشك بمصداقية النتائج

قرار يسمح للطالب بالاطلاع على ورقته الامتحانية «شخصياً»

| فادي بك الشريف

كشف كتاب جديد صادر عن عمادة كلية الحقوق بجامعة دمشق عن السماح للطالب المعترض على إحدى النتائج الامتحانية أو بعضها بالاطلاع شخصياً على ورقته الامتحانية حين اجتماع لجنة الاعتراضات.

يأتي الكتاب الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه بناء على أحكام قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وقرارات مجلس التعليم العالي والمجالس الجامعية المختصة، ومقتضيات المصلحة العامة.

واعتمدت عمادة كلية الحقوق آلية للنظر في طلبات الاعتراض على النتائج الامتحانية بدءاً من الفصل الأول للعام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٧ على أن يتقدم الطالب بطلب الاعتراض على النتيجة الامتحانية إلى ديوان الكلية خلال مدة ١٥ يوماً من تاريخ إعلان النتائج الامتحانية للمقرر.

وتجتمع لجنة الاعتراض على النتائج الامتحانية خلال مدة لا تتجاوز ١٥ يوماً من تاريخ الانتهاء من إعلان جميع النتائج الامتحانية للمقررات كافة، كما يتم الإعلان رسمياً عن موعد اجتماع لجنة الاعتراض على النتائج.

ويخصص يوماً للنظر في طلبات الاعتراض على نتائج المقررات التقليدية، ويوماً آخر للمقررات المؤتمتة. ونص الكتاب على أن تتولى لجنة الاعتراض على النتائج الامتحانية إعداد تقرير مفصل عن عملها وما توصلت إليه من نتائج وذلك قبل إحالته مع جميع الوثائق ذات الصلة إلى مجلس الكلية لدراسته وإجراء ما يلزم حسب الأصول.

وأثار هذا القرار موجة ارتياح لدى طلاب كلية الحقوق بجامعة دمشق، ما يتيح لهم إمكانية الاطلاع على ورقتهم الامتحانية بشكل شخصي، قابله تساؤلات طلابية من كليات أخرى عن منع تطبيق هذا الإجراء وتعميمه على بقية الطلاب في جامعة دمشق وحتى بقية الجامعات طالما أنه جاء وفقا لقانون تنظيم الجامعات وقرارات مجلس التعليم العالي.

والسؤال لماذا لم يعمل بهذا القرار خلال السنوات الماضية؟ وهل سيطال تطبيقه فقط كلية الحقوق بجامعة دمشق ضمن مبادرة ومتابعة واهتمام منها أم ستؤكد جامعة دمشق تعميمه على باقي الكليات؟

وبينما تعذر الاتصال مع عميد كلية الحقوق بجامعة دمشق لأكثر من مرة للاطلاع على حيثيات القرار، أوضح مستشار رئيس جامعة دمشق لشؤون الإعلام الدكتور محمد العمر أهمية تطبيق هذا الإجراء على جميع الكليات بجامعة دمشق وحتى الجامعات الأخرى حيث إنه يخلق حالة من الارتياح بين الطلاب ويمنحهم الثقة بأساتذتهم ويقطع الشك والتشكيك بمصداقية نتيجة الطالب الموضوعة له في الامتحان والحاصل عليها الطالب، ويحقق الغاية المرجوة من شفافية العلامة الامتحانية.

ونوه العمر بأنه ستتم متابعة الموضوع مع رئيس جامعة دمشق واتخاذ كافة الإجراءات المناسبة التي تنعكس إيجاباً على جميع الطلاب بمختلف الكليات وألا يكون هذا القرار مطبقاً فقط بكلية الحقوق نظرا لأهميته في تعزيز الثقة مع الطلاب وخلق روح ايجابية للتعامل مع الطلبة.

فرع السدود في طرطوس يعمل «خارج السدود»!

| طرطوس- الوطن

يتصدى فرع السدود في طرطوس لتنفيذ العديد من المشروعات الخدمية والتنموية بعد أن توقفت الحكومة (باستثناء سد البلوطة) عن التعاقد لإنشاء سدود جديدة في المحافظة رغم أن الدراسات الجاهزة لسدي مرقية والحصين وبعض السدود الصغيرة الأخرى وقد تمكنت كوادر الفرع من تنفيذ خطة هذا العام البالغة نحو ملياري ليرة ومن المتوقع أن تصل نسبة التنفيذ نهاية العام إلى أكثر من ١١٠ بالمئة أما خطة الفرع للعام ٢٠١٨ القادم فيبدو أنها خطة طموحة وتصل قيمتها إلى أكثر من ثلاثة مليارات.

وأوضح مدير الفرع أحمد عبد الله لـ«الوطن» أن زيادة الخطة يعود إلى تعاقد الفرع على تنفيذ عدة مشروعات للصرف الصحي ومياه الشرب ومشروعات الشركة العامة لمرفأ طرطوس ومديرية الخدمات الفنية وبعض المشروعات في محافظات حماة واللاذقية وطرطوس إضافة للتعاقد مع وزارة الموارد المائية على تنفيذ مشروع سد البلوطة في الشيخ بدر ومشروع المنطقة الصناعية في الشيخ بدر أيضاً حيث بوشر العمل بهما بوتيرة جيدة بعد وضع حجر الأساس لهما في نيسان الماضي من رئيس مجلس الوزراء.. وأيضاً التعاقد لبناء مخبز الصفصافة الآلي ومشروع صيانة رصيف الفوسفات لمرفأ طرطوس الذي تم البدء به بوتيرة جيدة.. وأيضاً يتم بيع المجبول البيتون للمواطنين حيث لدى الفرع ثلاثة مجابل جاهزة وورشة لإنتاج حاجة الفرع والإدارة العامة من الأثاث والموبيليا.

وأشار عبد الله إلى أن معوقات العمل عديدة خاصة في مشروعات الصرف الصحي في قرى محافظة طرطوس حيث الطرقات ضيقة وخدمات الهاتف والمياه والكهرباء التي تتأخر معالجة أوضاعها مع الدوائر المعنية إضافة إلى المعاناة مع المواطنين أثناء تنفيذ الأعمال بجوار منازلهم، واعداً ببذل المزيد من الجهود لتذليل تلك العقبات.

وأكد مدير فرع السدود أن الأعمال كافة تنجز بأيدي عمال الفرع ولا تتجاوز نسبة الأعمال المنجزة من القطاع الخاص (آليات ويد عاملة) نسبة بسيطة جداً وذلك بسبب حرص الإدارة على تعيين العدد الأكبر من العمال حيث بلغ عدد اليد العاملة في الفرع لغاية تارخه حوالى ألف عامل كما يبلغ عدد الآليات والمعدات التي تشارك في العملية الإنتاجية ١٧٥ آلية ومعدة.

ضبط ١٩٦ كيساً من الدقيق التمويني معدة للتهريب في مصياف

| حماة- محمد أحمد خبازي

ضبطت دوريات حماية المستهلك في مديرية التجارة الداخلية في حماة بالتعاون مع إحدى الجهات المعنية ١٢٦ كيساً من الدقيق التمويني معدة للتهريب في شاحنة.

وأكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك زياد كوسا أنه تم ضبط ١٥ كيساً آخر داخل أحد المنازل في مدينة مصياف أيضاً، وتم تسليم الكميات المضبوطة لمديرية المطاحن بعد تنظيم الضبط التمويني اللازم بحق سائق السيارة وصاحب المنزل وإحالتهما على القضاء المختص أصولاً.

وقال كوسا لـ«الوطن»: إن دوريات المديرية ضبطت نقصاً في أكياس الدقيق التمويني في مخبزين آليين في منطقة الغاب منها ١٩٨ كيساً في مخبز بلدة الحيدرية و٥٧ كيساً في مخبز بلدة مرداش إضافة إلى وجود نقص ٨ أكياس في مخبز بلدة عين شمس في منطقة مصياف، وتم تنظيم الضبط التمويني اللازم بحق أصحاب تلك المخابز وإحالتهم على القضاء مبيناً أن الرقابة مستمرة لضبط أي مخالفة أينما وجدت وعدم التساهل معها.

وأوضح كوسا أن دوريات حماية المستهلك في حماة نظمت خلال الشهر الماضي ٤١٠ ضبوط تموينية لمخالفات تتعلق بعدم الإعلان عن الأسعار والبيع بسعر زائد وعدم وجود فواتير نظامية إضافة إلى إغلاق ٢٣ محلاً تجارياً ومنشأة لمواد منتهية الصلاحية.